

مرکز حمورابی



كيف يمكن لسوريا بعد الأسد أن تحدث
نظامًا إقليميًا جديدًا

كيف يمكن لسوريا بعد الأسد أن تُحدث نظامًا إقليميًا جديدًا

يمكن لتركيا أن تساهم في تهدئة مخاوف الدول العربية من صعود الإسلاميين إلى السلطة عن طريق دعوة جيران سوريا ودول الخليج للمشاركة بشكل محوري في عملية الانتقال السياسي

بقلم: غالب دلالي

ترجمة: صفا مهدي عسكر / مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

20 كانون الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي

للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في الساعات الأولى من 8 كانون الاول، انتهى أكثر من نصف قرن من حكم عائلة الأسد القاسي في سوريا، ومع فرار بشار الأسد من البلاد لم يتغير النظام السياسي الداخلي في سوريا فحسب، بل تغيرت هويتها الجيوسياسية أيضاً. لم تعد سوريا جزءاً من "محور المقاومة" الإيراني، أو إحدى أبرز حلفاء روسيا في العالم العربي، حيث كانت موسكو تتمتع بوجود استراتيجي عميق من خلال قواعد جوية وبحرية.

في هذه اللحظة المفصلية يعكف الكثيرون على تحديد الفائزين والخاسرين، من السهل تحديد قائمة الخاسرين في هذه المرحلة، مثل النظام السوري وإيران وروسيا وحزب الله، ومع ذلك فإن تحديد الفائزين ليس بالأمر البسيط. رغم أن سقوط الأسد قد عزز نفوذ تركيا بشكل كبير في سوريا وعلى الصعيد الإقليمي، فإن هيئة تحرير الشام (HTS) الفصيل الثوري الذي قاد الهجوم الذي أطاح بالأسد - ليس تابعاً لتركيا، ومع ذلك بقيت أنقرة ملتزمة بدعم المعارضة السورية خلال الأوقات الصعبة، ولديها الآن نفوذ كبير على هيئة تحرير الشام وقدرة على التأثير في تحركاتها وقراراتها.

هذه الالتزامات أثمرت في النهاية بإزالة الأسد مما شكل تحولاً كبيراً في المشهد الإقليمي، في شمال سوريا برزت قوات المعارضة المدعومة من تركيا، بقدرات محكومة على إدارة الشؤون المحلية بفضل سنوات من الخبرة العسكرية والإدارية. هذا التحول لم يقتصر على تنفيذ العملية التي أدت إلى سقوط الأسد، بل شمل أيضاً النهج المنظم والممنهج الذي تبنته المعارضة بعد ذلك، هذه التطورات تشير إلى تطور جوهري في قدرة المعارضة السورية على الحكم، وتعكس فائدة الدعم الخارجي المستمر وقدرة هذه القوى على التكيف مع الواقع السياسي المتغير في سوريا.

ومع ذلك قد تواجه هيئة تحرير الشام والجماعات الثورية الأخرى تحديات كبيرة في بناء سوريا جديدة، وهي مهمة قد تكون أكثر صعوبة من إسقاط النظام، بينما نعرف ما انهار في سوريا، لا نعرف ما ينتظرها. لذلك هناك

Galip Dalay, How Post-Assad Syria Could Unleash a New Regional Order, FOREIGN POLICY, December 13, 2024

حاجة ماسة لجهود منسقة من الأطراف السورية والإقليمية والدولية لتجنب المزيد من إراقة الدماء والتفكك والحروب بالوكالة.

يجب أن تبدأ هذه الجهود بتشكيل حكومة انتقالية غير طائفية في دمشق، بالإضافة إلى تأسيس تحالف إقليمي ودولي للمساعدة في العملية السياسية، وإعادة الإعمار، وبناء الدولة. يجب أن يحل هذا التحالف الجديد مكان الوسطاء القدامى المؤيدين للأسد في موسكو وطهران، ويضم تركيا، والدول العربية المجاورة لسوريا، وقطر، والسعودية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. إحدى أكبر المخاطر التي قد تواجه سوريا هي تحول انهيار النظام إلى انهيار كامل للدولة، كما حدث في ليبيا، مثل هذا الانهيار سيؤدي إلى مزيد من الفوضى ومستقبل قاتم للبلاد، لذلك من الضروري الحفاظ على مؤسسات وآليات الدولة السورية لضمان استقرارها في المستقبل.

إن الانتقال السياسي وتشكيل الحكومة مترابطان ولكن يمكن فصلهما، فالانتقال السياسي هو عملية معقدة وطويلة الأمد، ومع ذلك فإن الحاجة إلى حكومة انتقالية تظهر بشكل عاجل من أجل توفير الخدمات الأساسية، والحفاظ على المؤسسات ووظائف الدولة، ومنع نشوء فراغ في السلطة والفوضى. في هذا السياق يعد القرار الأخير من هيئة تحرير الشام (HTS) بعقد أول اجتماع مشترك لمجلس الوزراء مع وزراء من عهد الأسد خطوة إيجابية تعكس التزامًا بعملية الانتقال، ويمكن اعتبارها تطورًا واعدًا، إن تحقيق الاستقرار في سوريا ليس مجرد حاجة محلية، بل هو أيضًا ضرورة إقليمية.

إن تعيين رئيس وزراء مؤقت مكلف بتشكيل حكومة انتقالية بعد يوم واحد فقط من سقوط دمشق يمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، وباعتبارها الكيان الذي قاد الهجوم على العاصمة ستلعب هيئة تحرير الشام دورًا محوريًا في الانتقال السياسي وتشكيل الحكومة، ومع ذلك لتحقيق الشرعية المجتمعية والقبول الدولي، يجب أن تكون هذه الحكومة شاملة وتعكس التنوع الاجتماعي للبلاد، ولا يمكن أن تكون مجرد امتداد لحكومة "الإنقاذ" السابقة التي كانت تتمركز في إدلب. من جهة أخرى في سياق الصراعات، عادة ما تؤدي المظالم إلى نشوء ميليشيات وعنق وتطرف، وخاصة إذا كانت هذه المظالم متجذرة في الهوية. يعد العراق المجاور لسوريا مثالًا بارزًا على ذلك، فقد أسفر إسقاط نظام صدام حسين السني في عام 2003 عن ظهور تشكيل جديد للسلطة في بغداد بقيادة الشيعة والأكراد. هذا التهميش والأحقاد تجاه المجتمع السني الأوسع أدى إلى تصاعد التطرف في العراق وخارجه، من ظهور تنظيم القاعدة في العراق إلى صعود تنظيم (داعش). لتجنب هذا السيناريو في سوريا يجب الامتناع عن تهميش أو تجريم المجتمعات العلوية أو الشيعية، إن تجنب الأحقاد الطائفية ليس فقط أمرًا أساسيًا لضمان انتقال سياسي منظم وحكومة شرعية في دمشق، بل هو أيضًا ضروري للحد من نفوذ إيران وشبكتها الطائفية في سوريا.

على الصعيدين الإقليمي والدولي بدلاً من عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة وتدعمها القوى الغربية، كانت عملية أستانا - التي انطلقت في نهاية عام 2016 بقيادة تركيا وروسيا وإيران - هي التي رسمت معالم الصراع في سوريا. كانت عملية أستانا تهدف إلى تجميد الصراع، وليس تسهيل الانتقال السياسي، حيث ساعدت أنقرة وموسكو وطهران في إدارة مصالحهم في سوريا.

ومع ذلك فقد انتهت صلاحية عملية أستانا الآن، لا سيما أن اثنين من أعضائها الرئيسيين كانا يدعمان نظامًا لم يعد موجودًا، وتضاءل وجودهما في البلاد بشكل كبير. بمعنى آخر، فقدت موسكو وطهران قدرتهما على التأثير الشرعي في مستقبل سوريا. على المدى القصير، قد تحتفظ روسيا ببعض التأثير في التطورات السورية، ولكن هذا التأثير سيكون ضعيفًا، أما موقف إيران فهو أكثر هشاشة. لبعض الوقت قد يرغب مثلث أستانا في الحفاظ على هذه المنصة، ليس فقط لأسباب عملية ولكن أيضًا للسماح لتركيا بإدارة استياء طهران وموسكو بعد سقوط الأسد، ومع ذلك فإن هذه المنصة غير مؤهلة للتوصل إلى توافق حول الانتقال السياسي الداخلي وعمليته.

إن الانتقال السياسي يتطلب مجموعة جديدة من الأطراف على الطاولة، يجب أن تتضمن المنصة الجديدة جيران سوريا الرئيسيين وأن تتمتع بملكية عربية، العراق والأردن وقطر والسعودية في وضع جيد للانضمام إلى هذا التحالف. تعد مشاركتهم ضرورية لسببين:

أولاً: كان مثلث أستانا يتألف من دول غير عربية، نظرًا لأن سوريا دولة ذات أغلبية عربية، يجب أن تكون المنصة الجديدة تحت ملكية عربية ووكالة عربية.

ثانيًا: بينما تراقب الأنظمة العربية ما يحدث في سوريا، فإنهم قد يشعرون بالخوف والقلق، على الرغم من الفروق السياقية، يرون أن الميزتين الرئيسيتين للانتفاضات العربية حاضرتين في سوريا: إسقاط النظام وظهور الإسلاميين كقادة رئيسيين، وهذا سيؤدي إلى إثارة الخوف والقلق في هذه الدول بشأن استقرار أنظمتها.

يجب على تركيا وجماعات المعارضة السورية العمل على تهدئة مخاوف القادة الإقليميين ودفعهم نحو مزيد من التعاون لضمان انتقال سياسي منظم في دمشق، من خلال إشراكهم في منصة إقليمية شاملة، بالمثل ينبغي على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تحفيز الدول العربية على التعاون بدلاً من إعاقة العملية الانتقالية.

ومن دون توافق إقليمي من المحتمل أن يظهر تحالف واسع من الدول العربية التي قد تسعى إلى تفويض أي عملية انتقال سياسي ديمقراطي، كما حدث بعد انتفاضات الربيع العربي في بداية العقد الماضي، وكان الانقلاب المدعوم من دول الخليج في مصر مثالاً بارزاً على ذلك، إذا لم تتم إدارة هذه المرحلة بعناية، فقد لا يكون من المستغرب أن تعارض إيران ودول عربية عديدة النظام الجديد في دمشق.

يمكن أن تكون سوريا اختبارًا مهمًا لعملية التطبيع الإقليمي التي شهدتها السنوات الأخيرة، لا سيما بين تركيا والدول العربية، وكذلك بين إيران ودول الخليج، ينبغي أن يدعم الانتقال في سوريا هذه العملية الإقليمية بدلاً من أن يعرقلها. أخيرًا يجب على الاتحاد الأوروبي ألا يظل متفرجًا أو غير مبالٍ بتطورات الوضع في سوريا كما كان في السابق، ومن الضروري الانخراط المبكر مع هيئة تحرير الشام، وجماعات المعارضة، والفاعلين الإقليميين الرئيسيين، بدءًا بتركيا لدعم عملية الانتقال. ويجب أن يتضمن هذا حوافز للانتقال المنظم، من خلال تقديم مساعدات وإعادة إعمار. لتحقيق ذلك يجب أن يكون هناك حوار منظم ومنظم بين تركيا، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة والدول العربية الرئيسة بشأن الانتقال السياسي وإعادة بناء سوريا.

غالبًا ما يُعتبر ما يُسمى "الواقع الجديد" مجرد لحظة عابرة في الزمن، قد تؤدي المشاهد الدرامية في دمشق إلى مزيد من الفوضى أو قد تؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة تحظى بشرعية حقيقية في العاصمة، التعاون الوثيق بين سوريا والدول العربية والقوى الدولية أمر بالغ الأهمية لتجنب الفوضى وضمان بناء حكومة شرعية جديدة في دمشق. تعد هذه لحظة محورية، فقد أحدث غزو الولايات المتحدة للعراق في 2003 تحولًا في الشرق الأوسط القديم، حيث بدأت إيران ومحورها الإقليمي في الصعود، بينما تراجعت القوى العربية. كما أن انتفاضات الربيع العربي في 2011 قد دمرت هذا النظام الإقليمي، ومع بداية الحرب بين (إسرائيل)** وحماس وسقوط الأسد، بدأت إيران وشبكتها الإقليمية في التراجع مما يغير ميزان القوى بشكل كبير.

إن التوصل إلى توافق بشأن سوريا قد يشكل أساسًا لبناء نظام إقليمي جديد.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل رأي وأفكار المؤلف.

لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل رأي وأفكار المؤلف.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتلمة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



[hcrsiraq](https://www.hcrsiraq.net)



العراق - بغداد - الكرادة

